19 ماي 2023

المديونية في المغرب: بين تمويلات صندوق النقد والبنك العالمي والاحتجاجات الشعبية

تتشابه الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية ببلدان المنطقة فمثل حال كل من تونس و مصر التي تعاني من نسب مديونية مرتفعة ومن خطر التخلف عن سداد ديونها.[1] ترزح المغرب هي الاخرى تحت برامج المؤسسات المالية العالمية وشروطها الاقتصادية.

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 3 افريل 2023 على عقد اتفاقية لمدة عامين مع المغرب بموجب خط الائتمان المرن (Credit Line)[2]، بقيمة تبلغ 5 مليار دولار أمريكي[3] ما يعادل حوالي 51 مليار درهم مغربي. يندرج هذا الخط التمويلي ضمن برامج التمويل الميسَّر من الصندوق[4] المشابهة لخط الوقاية والسيولة (Precautionary Liquidity Line - PLL)[5] . تعتبر هذه المرة الخامسة التي يحصل فيها المغرب على هذا النوع من برامج التمويل المُصَمَّمْ لتلبية احتياجات السيولة للبلدان ذات الأسس الاقتصادية السليمة لكن لديها بعض مواطن الضعف المبقية[6]. فمنذ سنة 2012 وقعت المملكة على أربعة اتفاقيات متتالية من هذا النوع، بلغ قيمة كل منها نحو 3 مليارات دولار. كانت أول موافقة على خط الوقاية والسيولة في 3 أوت2012[7]، تلتها الموافقة على الاتفاقيات الثلاثة الإضافية على التوالي في 28 جويلية 20148، و22 جويلية 92016، و17 ديسمبر 2018 [10].انتهت مدة الاتفاقية الرابعة في ظل خط الوقاية والسيولة في 7 أفريل2020 [11]، عندما سحبت السلطات كل الموارد المتاحة

الجدير بالذكر ان السلطات المغربية قد سعت خلال الاشهر الماضية إلى هذا الاتفاق عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية المتماشية مع توصيات صندوق النقد الدولي؛ من بينها سعيها إلى الخروج من "اللائحة الرمادية" لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي حققته في 24 فيفري الماضي بإزالة الاتحاد الأوروبي، اسم المملكة من قائمته الرمادية المتعلقة بالملاذات الضريبية الذي اتخذ خلال اجتماع الجمعية العامة لمجموعة العمل المالي "GAFI" التابعة للاتحاد الأوروبي[12].

في سياق متصل، أصدر البنك العالمي يوم 31 مارس 2023 بيانا وافق فيه على منح المغرب قرضا بقيمة 450 مليون دولار،[13] لتعزيز الشمول المالي والرقمي ويعتبر هذا ثالث تمويل يوفره البنك الدولي في هذا المجال للمغرب، وكان التمويل الأول للمغرب خلال جولية 2020 بقيمة 48 مليون دولار، والثاني خلال جولية 2021 بقيمة 450 مليون دولار. ولم يوضح بيان البنك سعر الفائدة المستحق على القرض أو فترة الاستحقاق.

تأتي هذه القروض في ظل ارتفاع المديونية العامة للمغرب إذ أشارت المندوبية السامية للتخطيط في عرضها للميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2023 في شهر جانفي أن الدين العمومي الإجمالي سيستقر في حدود 83.2 بالمائة من الناتج المحلي لإجمالي لسنة 2023 [14]. رقم مقلق يتضمن العديد من الخفايا حول السياسات الاقتصادية و المالية المتبعة من قبل الحكومة المغربية بإيعاز من المانحين الدوليين والتي باتت تهدد الاستقرار الاجتماعي في المملكة.اذ يشهد المغرب، على مدى الأشهر القليلة الماضية، ارتفاعا كبيرا في أسعار الوقود تلته ارتفاعات صاروخية أخرى لأسعار المواد الغذائية وهو ما أشعل فتيلة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في عدة مدن كبرى كطنجة والرباط والدار البيضاء إضافة الى مراكش[15]: المدينة الحمراء التي ستحتضن خلال الفترة من 9 إلى 15 أكتوبر المقبل الاجتماع السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. بالتوازي مع هذا الحدث تحضّر عدة منظمات نقابية وجمعيات مدنية وتنسيقيات مغربية وكذلك اقليمية وعالمية لتحرُّكات احتجاجية مضادة لاجتماع المؤسستين الدوليتين المذكورتين.[16]

المراجع

1. https://www.alhurra.com
2. https://www.imf.org
3. Le conseil d'administration du FMI approuve un accord de deux ans en faveur du Maroc au titre de la ligne de crédit modulable
4. https://uabonline.org
5. https://www.imf.org
6. https://www.imf.org
7. https://www.imf.org
8. https://www.imf.org
9. https://www.imf.org/ar/News/2016/07/22/
10. https://www.imf.org/fr/News/Articles/2018/12/17
11. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/
12. https://www.ilboursa.com/marches/le-maroc-sort-de-la-liste-grise-du-gafi_39432
13. https://www.banquemondiale.org 13
14. https://www.maroc.ma
15. https://www.bbc.com/arabic/interactivity-64726592
16. https://arabic.cadtm.org

الكاتبة : أماني بن سيك علي

CC BY NC SA